الخليج العربي المجلد 14 العدد 1 1982
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي ـ جامعة البصرة / الجمهورية العراقية

دور التكامل الاقتصادي العربي والتكامل الاقتصادي الخليجي في التنمية الاقتصادية

جليل شيحان البيضاني ★

مقدمة :ـ

تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكامل الاقتصادي خاصة « بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي شهدها العالم خلال تلك الفترة ، والتي فرضت على مختلف الدول الاتجاه نحو التكتلات بمختلف اشكالها ، كمحاولة للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي واجهتها بصورة منفردة ورغبة منها في حل هذه المشاكل بصورة جماعية من خلال امكانياتها المشتركة لتطوير مجتمعاتها وتعجيل تنميتها ·

ويعتبر التكامل الاقتصادي ابرز شكل لهذه التكتلات الاقتصادية، وهو يتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية « دولتين او اكثر » باتجاه تحقيق الاندماج بينها وازالة مظاهر التمييز القائمة فيما بين هذه الوحدات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة (١) · ويأخذ التكامل الاقتصادي اشكالا متعددة ، تمثل مراحل مختلفة له وصولا الى التكامل الشامل · ولعل اهم هذه الاشكال ، منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الكمركي ، السوق المشتركة ، واخيرا التكامل الاقتصادي الشامل · ففي اوربا مثلا اتخذ التكامل الاقتصادي شكل الاتحاد الكمركي ثم الجماعة الاوربية للفحم والصلب ثم السوق الاوربية المشتركة ومنطقة التجارة الاوربية · وبالنسبة للدول الاشتراكية اتخذ شكل مجلس التعاضد الاقتصادي والسوق الاشتراكية·

اما بالنسبة للدول النامية فان الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي يرتبط جوهريا بفوائده الاقتصادية وضرورته للتنمية · فالتكامل مثلا يؤمن سوقا متسعة للصناعات الجديدة ، كما يحقق وفورات اقتصادية لاتتحقق في الاسواق المحلية الصغيرة ، اضافة الى انه يزيد القوة التفاوضية للدول الاعضاء ويقلل من تعرضها للاثار الخارجية· وبصورة عامة يمكن اجمال المنافع والمزايا التي تتحقق عن طريق التكامل الاقتصادي بالنقاط التالية(٢) ·

١ ـ مزايا الانتاج الكبير ومزايا التخصص : وذلك عن طريق خلق الظروف الموضوعية لبلوغ التخصص الانتاجي والتوسع فيه، وما يرتبط بذلك من مزايا رفع الانتاجية وتقليص التكاليف واستخدام فعال للطرق الحديثة في الانتاج · وترتبط بهذه النقطة مسألة توسيع الاسواق بما يؤمن امكانات اقامة المشاريع الانتاجية بحجوم اقتصادية وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية(٣) ·

ب ـ ان تطوير الانتاج وتنويعه وخلق التكامل بين منتجات الدول الاعضاء سيؤدي الى زيادة التبادل التجاري فيما بينها ، وبذلك تتمكن كل منها الحصول على مستورداتها من الدول الاخرى الاعضاء دون الحاجة الى استيرادها من الدول الاجنبية بعملات صعبة ، الامر الذي له اثره الايجابي على ميزان المدفوعات لهذه الدول · كذلك فان تنسيق السياسات التجارية ضمن تنسيق السياسات الاقتصادية الاخرى للدول الاعضاء ستؤدي الى زيادة الاهمية النسبية لدول التكامل في مجال استيراداتها وصادراتها من العالم ، ومن ثم تستطيع هذه الدول مجتمعة بلوغ شروط افضل في تجارتها الخارجية وتحسين نسب التبادل التجاري لصالحها ·

ج ـ ان مسألة التخصص الانتاجي واقامة المشاريع الاقتصادية الحديثة من جهة ، والتوسع في حجم الطلب من خلال التوسع في السوق من جهة اخرى ، ستؤدي الى استغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة (التوسع الافقي) ، والى زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المستغلة فعلا (التوسع العمودي) ، وعليه فان التكامل الاقتصادي يمكن ان يؤدي

★ كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة البصرة / الجمهورية العراقية ·

الى الحد من اهم مشكلة اقتصادية متمثلة في سوء استغلال الموارد الاقتصادية والهدر الحاصل فيها ، الامر الذي سيؤدي الى رفع انتاجيتها والحصول على نتائج افضل من عمليات التنمية الاقتصادية لكل دولة على انفراد ·

التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

في الادبيات الاقتصادية الكلاسيكية التي تتناول موضوع التنمية يقاس التقدم الاقتصادي على اساس مادي معبر عنه بمتوسط دخل الفرد Per Capita Income · او بمستوى المعيشة للفرد Standard of Living مقاسا بمؤشرات مختلفة ، مثل متوسط مايستهلكه الفرد من السلع والخدمات الضرورية والكمالية · او معدل نصيب الفرد من الطاقة ، او معدل حصة الطبيب الواحد من عدد السكان او معدل عدد السيارات لكل الف اسرة من السكان ، ··· الخ · غير ان هذا المفهوم للتقدم الاقتصادي يعتبر قاصرا ، ولابد ان يضاف اليه شرط اخر لقياسه ، يتضمن ان يكون حصول المجتمع على هذه السلع والخدمات التي تحدد درجة تقدمه ورفاهيته ناتج عن ارتفاع قدرته الانتاجية ، التي تتحدد بشكل رئيسي بطبيعة هيكله الانتاجي وبمقدار انتاجية الفرد في قطاعاته الاقتصادية المختلفة ·

ومن الطبيعي ان تكون النتائج المترتبة على انواع القياسات هذه مختلفة تماما · فاذا اعتمدنا المقياس الاول (**اي قياس درجة التقدم بمتوسطات دخل الفرد مثلا**) ، فان عددا من الاقطار العربية ـ خاصة النفطية ـ سكن اعتبارها قد وصلت الى اعلى مستويات التقدم مقارنة بالدول المتقدمة الاخرى كالولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد السوفيتي ، كما يتبين ذلك من جدول رقم (١) ·

والعكس صحيح تماما اذا ما اعتمدنا المعايير الاخرى للتقدم، كانتاجية الفرد في الصناعات والانشطة المحلية ، والاهمية لمختلف القطاعات الاقتصادية ، وطبيعة توزيع القوى العاملة على هذه القطاعات ··الخ · حيث تبين هذه المعايير ان الاقطار العربية عموما والخليجية خصوصا لازالت تعيش اوضاع التخلف بكل ابعادها ، لان اغلبها يتصف باغلب الخصائص التي تميز الدول النامية ، والتي يظهرها الجدول رقم (٢) والمدرجة بشكل اساسي تحت متوسطات دخل الفرد (٥٠) دولار و (١٠٠) دولار ·

الحقيقة ان دراستنا لمفهوم التخلف الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية هو الذي سيقودنا الى توضيح العلاقة بين التكامل الاقتصادي واهميته للخروج من اوضاع التخلف وانجاح عمليات التنمية على مستوى الدولة الواحدة او على مستوى مجموع الدول المتكاملة اقتصاديا · فالتخلف الاقتصادي هو عبارة عن « **تشويه عمليات النمو الطبيعي نتيجة للاندماج في الاقتصاد الراسمالي** » · وبالتالي فالتنمية الاقتصادية تعني « **اتاحة فرصة نمو هذه العمليات بلا تشويه ابتداء من الغاء علاقة الاندماج في الاقتصاد الراسمالي** » · وهكذا فالتنمية تعني السماح بظروف طبيعية مكثفة لسير عمليات النمو مرة اخرى · عمليات النمو هذه تصبح عندئذ عمليات تنمية ، لانها تصبح مرسومة ومصممة وواعية(٤) ·

ان فشل اغلب تجارب الدول النامية في عملية تغيير نمط تقسيم العمل الاجتماعي للخروج من وضعها المتخلف ، كما هو واضح من تجاربها خلال عقدي الامم المتحدة للتنمية ، وصعوبة تغيير نمط تقسيم العمل الدولي وقطع علاقات التبعية بالاقتصاد الراسمالي بجهود على المستوى القطري ، هي التي دفعت دول العالم النامي الى الاتجاه نحو التكتل والتعاون بمختلف الاشكال على المستوى القارى او القومي او على مستوى المصالح المشتركة ، كما هو حاصل بين الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمتي الاوابك والاوبك · ومن هنا يفرض موضوع التكامل الاقتصادي ، بمختلف اشكاله ، نفسه كاحد الوسائل الفعالة لتحقيق الاهداف المنشودة وانجاح عمليات التنمية الاقتصادية ·

التكامل الاقتصادي العربي :

من المناسب ان نؤكد من البداية انه تتوافر للاقطار العربية ـ ربما اكثر من اية مجموعة اخرى في العالم ـ ظروف تجعلها قادرة على تحقيق اعلى درجات التكامل · حيث انه رغم توفر الموارد الاقتصادية الضخمة والمتنوعة في الوطن العربي والكفيلة بتحقيق معدلات مرتفعة لتنمية اقتصادية شاملة ، الا ان تفشي مظاهر التخلف وبطء معدلات النمو الاقتصادي لازالت ـ سمة باغلب الاقطار العربية ـ ولعل احد الاسباب الاساسية لذلك يكمن في تكامل الموارد الاقتصادية العربية وسؤ توزيعها على المستوى القطري ، مما يحتم على مجموعة هذه الاقطار السير في طريق التكامل ، لتحقيق تنميتها وتعجيلها ، وهذا يعني ان مظاهر التخلف تقترن بشكل ما بمشكلة التجزئة · ويمكن ذكراهم عناصر التكامل الاقتصادي العربي بالنقاط التالية :(٥) ·

أ ـ اتساع رقعة الوطن العربي جغرافيا وتنوع موارده الطبيعية التي تشمل موارد الثروة الزراعية والحيوانية وموارد الثروة المائية وموارد الثروة المعدنية والطاقة ، فضلا عن وجود امة عربية واحدة ذات حضارة عريقة ، مما يجعل هذه المنطقة قاعدة لقوة اقتصادية ضخمة في العالم ·

ب ـ توفر القدرة التمويلية لدى بعض الاقطار العربية وفرص الاستثمار لدى البعض الاخر ، مما يخلق سوقا لانتقال رؤوس الاموال بين هذه الاقطار واستغلال الموارد العربية · وهكذا نجد ان الموارد المالية متوفرة على نطاق الوطن العربي ، وهي قادرة على تحقيق وتعجيل التنمية الاقتصادية العربية المشتركة ، بينما تشكل قيدا واضحا على تنمية اقتصاديات بعض الاقطار العربية ، نتيجة سوء توزيع هذه الموارد بين هذه الاقطار كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٣) الذي يبين بصورة اولية ان اغلب الاقطار العربية تعاني من الحاجة المستمرة لرؤوس الاموال التي تتوفر بكميات كثيرة لدى البعض الاخر، تفوق قدرته الاستيعابية على الاقل في الاجلين القصير والمتوسط ·وظاهرة سوء التوزيع هذه تصح ايضا على السكان والايدي العاملة · فمثلا بلغ العجز في حجم القوى العاملة في السعودية (٢٠٠ ، ٢٣٦) عام ١٩٧٥ ، وفي الكويت بلغ (٢٠٠ ، ١٨٤) لنفس السنة(٦) ·

ج ـ ان ضرورات اقامة المشاريع الانتاجية وفق حجوم اقتصادية لدفع عملية التنمية وتعجيلها ، تتطلب من الاقطار العربية المساهمة الجماعية في اقامتها وتوحيد اسواقها ، لان اقامة مثل هذه المشاريع بصورة منفردة ستواجه مشكل ضيق السوق ، مما يؤدي الى عدم قدرة هذه المشروعات على الاستمرار في الانتاج ، او الانتاج ، بمستوى اقل من طاقتها الانتاجية . وهذا يعني ارتفاع كلفة الوحدة المنتجة وهدر للموارد الاقتصادية ·

واقع التكامل الاقتصادي العربي :

اتجهت الاقطار العربية منذ الحرب العالمية الثانية الى التعاون الاقتصادي باشكال مختلفة ، حيث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية او جماعية في هذا المجال · ففي حزيران ١٩٥٧ ، وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على عقد اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية ، كما انشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ · واخذ العمل العربي صورة متميزة في الاونة الاخيرة ، تتمثل في الاتجاه نحو القيام بجهد مشترك لتحقيق هدف معين ، مثل انشاء بعض المؤسسات والمشروعات العربية المشتركة ذات الاهداف الانمائية او التجارية ، حيث يزخر الوطن العربي بالمجالات التي يمكن ان تستوعب الجهد العربي المشترك والاستثمارات العربية من زاوية التكامل ، والتي تتوزع على مختلف القطاعات الاقتصادية التي سنذكر بعضها باختصار كما يلي(٧) :

أ ـ قطاع الصناعة : ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسكاني في الوطن العربي يوفر امكانيات النجاح لاى مشروع اقتصادي تقريبا ، حيث تتوفر الموارد ورؤوس الاموال والاسواق القادرة على انتاج واستيعاب الكثير من السلع والخدمات · وفي هذا المجال يمكن ان نشير الى بعض الصناعات المهمة التي يمكن التركيز عليها مثل صناعة الحديد والخشب · الصناعات البتروكيمياوية · صناعات الغزل والنسيج ، صناعات الاسمدة ، صناعات الالمنيوم ، وصناعات الكثير من السلع ذات الاستخدام الواسع كوسائط النقل والمعدات الزراعية والصناعات الغذائية والكهربائية ·

ب ـ قطاع الزراعة : تعتبر فرص الاستثمار في القطاع الزراعي كبيرا جدا في الوطن العربي ، وهذا يعود اساسا الى التخلف الكبير الذي يلف هذا القطاع رغم اهميته الكبيرة في الاقتصاد العربي ، حيث يستوعب الجزء الاكبر من القوى العاملة ويساهم بنصيب كبير في الدخل القومي · والحقيقة ان امكانات التوسع الافقي والرأسي في هذا القطاع متوفرة في معظم الاقطار العربية ، كما ان مستلزمات هذه العملية تختلف من قطر الى اخر · لكن هناك قطرين عربيين فيهما النسبة الاكبر من امكانات التوسع والانماء الزراعي وهما السودان والعراق · والعراق عمل ويعمل على تنمية اقتصاده بكافة قطاعاته مستفيدا من ايراداته النفطية ، وهو يولي اهتماما خاصا لتطوير قطاعه الزراعي وانعكس ذلك بشكل واضح في خططه الاقتصادية المتتالية ·

اما بالنسبة للقطر السوداني فانه يفتقر الى الاموال اللازمة لتطوير قطاعه الزراعي ، وهو بحاجة ماسة الى الاموال العربية لتطوير هذا القطاع الذي يستطيع ان يمول حاجة الاقطار العربية من مختلف المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية · حيث تبلغ مساحة القطر السوداني (٢،٥) مليون كيلو متر مربع اى حوالي (٦٢٥) مليون فدان · وتقدر الاراضي الصالحة للزراعة فيه بحوالي (٢٠٠) مليون فدان . بينما المزروع فعلا منها يبلغ (١٧.٥) مليون فدان · معنى ذلك ان مجال التوسع يصل الى (١٨٢.٥) مليون فدان · فاذا اخذنا بنظر الاعتبار ان مجموع الاراضي المزروعة في القطر المصري لاتزيد عن (٧) ملايين فدان . يتبين لنا الامكانيات الضخمة والمجالات الهائلة للاستثمارات العربية في القطاع الزراعي في هذا القطر(٨) ·

ان تنمية القطاع الزراعي في الوطن العربي . اضافة الى اهميته الاقتصادية والاجتماعية المعروفة . له في الظروف الحالية للامة العربية بعدا سياسيا مهما يرتبط بما يسمى « بالأمن الغذائي العربي » · والحقيقة

لقد اصبحت مشكلة الغذاء في الوطن العربي مشكلة سياسية اضافة الى كونها مشكلة اقتصادية ، بحكم اعتماد الاقطار العربية في مواجهتها على عدد قليل من الدول التي تسيطر عالميا على انتاج وتصدير الحبوب · ففي الفترة من ١٩٧٠ـ١٩٧٥ زاد عدد السكان في الوطن العربي بنسبة ١٤٪ ، بينما تضاعف الاستهلاك العام للمواد الغذائية نحو ثلاث مرات · لهذا فقد ارتفعت استيرادات الوطن العربي من المواد الغذائية والزراعية من (٧ر١) مليار دولار عام ١٩٧٠ الى حوالي (٧) مليارات دولار عام ١٩٧٥ اى بنسبة ٣١٢٪ ، والى حوالي (٨) مليارات دولار عام ١٩٧٦ · ولقد بينت دراسة اعدتها الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية حول الامن الغذائي ، ان الوطن العربي يعتمد في سد احتياجاته الاستهلاكية الغذائية على الواردات من الحبوب التي تصل كمياتها الى مايقارب (١٠) ملايين طن ، وهذه الكمية تشكل نصف استهلاكه الحالي تقريبا(٩)

ان هذه الحالة ، ان لم تعالج بشكل جذري ، ستضع العالم العربي تحت رحمة مصدري المواد الغذائية وخاصة الحبوب · وهذا ما يعنيه الباحثون عندما يشددون على ضرورة تحقيق الامن الغذائي العربي الذي برزت ضرورته في سياق التطورات التي تلت ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ · فقد اتضح حينذاك ان واردات العالم العربي من المواد الغذائية يمكن ان تستخدم سلاحا ضده ، لكي تحرمه من فرصة التحكم بثرواته والحصول على اسعار عادلة لصادراته · هذا وقد اعلنت الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا عن نيتها باقامة منظمة للدول المصدرة للقمح (الاويك)* على غرار (الاوبك) ، تضم الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة لهذه السلعة ، ويبدو واضحا انها تحاول استغلال هذه السلعة الحيوية للتاثير على اسعار النفط وعلى سياسات الدول المصدرة له ·

ان مواجهة العجز في ميزان الطلب العربي على المواد الغذائية ، يتطلب من الاقطار العربية بذل الجهود المشتركة من اجل تحقيق التنمية الزراعية ، وهذا يعني تبني المشروعات الزراعية المشتركة واعتماد التكامل الزراعي العربي كجزء من سياسة التكامل الاقتصادي العربي ·

ج ـ قطاع النقل والمواصلات : من المعلوم ان الوطن العربي يشكو من نقص كبير في شبكات النقل البري والبحري والجوي ·ولاشك ان التنمية العربية تستوجب استثمارات ضخمة في هذا القطاع الحيوي على المستوى القطري والقومي ، حيث تعتبر مشاريع هذا القطاع من الركائز الاساسية للتنمية الاقتصادية والاقتصاد المتطور ·

الواقع والطموح :

رغم الاتفاقيات العديدة التي تحكم العلاقات الاقتصادية العربية ، فانها لازالت محدودة الاثر وبعيدة عن مستوى الطموح · فمثلا لازالت التجارة بين الاقطار العربية تشكل نسبة صغيرة جدا من اجمالي تجارتها الخارجية مع العالم ولاتتجاوز ٨٪(١٠) · هذا ولقد بلغت هذه النسبة (٢ر٧٪) عام ١٩٦٥ و (٧ر٥٪) عام ١٩٧٥ كما هو مبين في جدول رقم (٤)و(٥) · ورغم اهمية الاجراءات التي اتخذت على طريق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي . فانه ينبغي التأكيد هنا الى انه دون تصور واضح ذو ابعاد ستراتيجية لطبيعة واهداف عملية التنمية الاقتصادية العربية . فان هذه الاجراءات او غيرها لن تكون كافية ومجدية · ولعل

السوق العربية المشتركة تعتبر مثال على محدودية اثر هذه الاجراءات · **فهذه السوق اقيمت على نمط السوق الاوربية المشتركة القائمة على اساس نظرية بيلا بلسا في التكامل الاقتصادي والمستندة على اسس الفلسفة الراسمالية ، لاتستهدف تغيير البنيان الاجتماعي والاقتصادي العربي الذي يفترض تغييره وفق خطة قومية شاملة · وبالتالي فان هذه النظرية لاتتلائم مع الاسلوب الامثل للتنمية في الاقطار العربية ـ باعتبارها** جزءا من البلدان النامية ـ والتي تتطلب تنمية وتطوير الهياكل الانتاجية العربيةالتي تتصف بالتخلف والتماثل·وهذه المهمة تستدعي التاكيد على مسالة الانتاج ، كوسيلة لتطوير العلاقات التجارية ، غير ان منظمة السوق العربية المشتركة قد اكدت اساسا على تطوير العلاقات التجاريةالخارجية وبذلك فقد بدات على نحو معكوس في تحقيق التكامل الاقتصادي · ولذلك فانه عندما قام التكامل العربي على اساس التبادل وتحرير التبادلوليس على اساس الانتاج وتنسيقه ، كان لابد ان تفشل تجربته · فقبل قيام هذا التبادل وتحريره كان لابد ان يقوم الانتاج الذي يمكن ان يتبادل(١١) ·

التكامل الاقتصادي الخليجي :

بسبب الجمود الذي سيطر على فكرة الوحدة الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادي العربي ، ومحدودية الخطوات التي اتخذت في سبيل تحقيقها ، وضالة الاثار الاقتصادية لهذه الخطوات ، كل ذلك ادى ببعض الاقتصاديين العرب الى طرح افكار جديدة ، تخرج مرحليا عن الاطار المعمول به ، لكنها تهدف الى نفس الهدف النهائي وهو التكامل الاقتصادي العربي · فطرحت صيغ جديدة مثل تنسيق خطط التنمية والتنسيق الصناعي والمشاريع المشتركة ، واقامة تكتلات اقليمية لا يشترط ان تضم كافة الاقطار العربية · وتتميز هذه الاقطار ، في الظروف الحالية للامة العربية بالمرونة والواقعية لتحقيق الهدف النهائي · ومن هنا كانت الدعوة الى اقامة التكامل الاقتصادي الخليجي او السوق الخليجية المشتركة ، كوسيلة من الوسائل لتحقيق تنمية هذه المنطقة واستغلال مواردها باقصى كفاءة(١٢) ·

ان منطقة الخليج العربي لاتختلف كثيرا في تماثلها من الاوجه الاقتصادية والطبيعية والبشرية والحضارية والاجتماعية عن واقع الوطن العربي ككل · لكنها اضافة الى توافر المميزات اعلاه التي تسهل عملية التكامل الاقتصادي ، فانها تمتلك خواص اخرى تفرض مسالة التكامل الاقتصادي بين اقطارها · واهم هذه الخواص(١٣) ·

١ ـ صغر الوحدات السياسية التي تشكل المنطقة · فاكبر هذه الاقطار مساحة سلطنة عمان حيث تبلغ (٢١٢ر٤٠٠) كيلو متر مربع وعدد نفوسها لايتجاوز (٧٥٥ر٠٠٠) نسمة عام ١٩٧٥ · كما ان اكبر هذه الاقطار سكانا الكويت حيث يبلغ مجموع سكانها حوالي مليون نسمة ، ثلثهم من الكويتيين فقط . ومساحتها (١٧ر٠٠٠) كيلو متر مربع ·

ب ـ تشابه البنيان الاقتصادي لاقطار الخليج العربي ، حيث تعتمد اغلبها على الموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز والصيد البحري · وبصورة رئيسية تعتمد هذه الاقطار على مصدر اساسي للدخل هو النفط . الذي تنتجه شركات اجنبية تعتبر امتداد لمؤسسات دولية ضخمة . كما ان اغلب العمال فيها من الاجانب · ففي الكويت مثلا يزيد قيمة الانتاج من النفط عن ٩٠٪ من قيمة مجموع الانتاج السلعي فيها . بينما لايزيد عدد العاملين في هذه الصناعة عن ١ر٣٪ من مجموع القوى العاملة . منهم ٢٤٪ فقط من الكويتيين ·

ان التفاوت البسيط بين مراحل التطور الاقتصادي التي وصلت اليه اقطار المنطقة ييسر كثيرا مقترحات التعاون والتكامل الاقتصادي ويحقق مزاياه في توسيع الاسواق وتنسيق السياسات الاقتصادية · ان حجم السوق المحلية لكل قطر خليجي يستلزم تنسيق السياسات الانتاجية لهذه الاقطار . خاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تجانس الموارد التي تملكها . والمتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي بالدرجة الاولى · ولذلك فان اقامة بعض الصناعات الاساسية في المنطقة كصناعة الاسمدة ، البتروكيمياويات الحديد والصلب ، الاسمنت ، الورق ، السفن والصيد يتطلب دراستها وانشائها على اسس تكاملية تضمن جدواها الاقتصادية وتمنع الهدر في موارد هذه المنطقة ·

ان معرفة بسيطة بما تملكه اقطار الخليج العربي من احتياطيات نفطية ومقدار انتاجها الحالي والمحتمل ودخولها الحالية والمحتملة ، تشير الى ان هذه الاقطار تملك كل الوسائل اللازمة لحل اعقد المشاكل التي تواجهها الدول النامية ، وبصفة خاصة المشكلة المالية من ضعف المدخرات القومية وعجز موازين مدفوعاتها ، اي مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية · ومن الطبيعي ان مجرد توفر الثروة المادية لايؤدي بحد ذاته الى احداث التطور والتقدم ، لانهما يتطلبان تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وفق خطة كفيلة بتحقيق هذا التقدم والتطور · ان استخراج النفط وبيعه قد لايعدو ان يكون تبديلا لشكل من اشكال الثروة بشكل اخر لها · اي ابدال ثروة في باطن الارض بثروة نقدية · وقد تبقى هذه الثروة ـ كما بقيت في احوال كثيرة ـ في المصارف الاجنبية دون استخدامها في تغيير الاوضاع السائدة في اقطار المنطقة(١٤) ان واجب الاقطار الخليجية بصورة خاصة ان تقيم توازنا بين حجم الانتاج النفطي وبين مصالحها في تحويل هذه الثروة الزائلة الى ثروة ثابتة قابلة للنمو عن طريق تنمية قطاعاتها الاقتصادية المختلفة ·

التكامل الاقتصادي الخليجي والتنمية العربية :

لبيان دور التكامل الاقتصادي الخليجي في التنمية العربية واهميته في الحفاظ على موارد الثروة النفطية لاقطار الخليج العربي ، فانه يتحتم علينا الاشارة الى قضية الفوائض المالية لدى هذه الاقطار ، التي كثر الحديث عنها في الفترة الاخيرة بصورة مفتعلة من قبل الدول الراسمالية التي دعت الى اعادة توظيف هذه الفوائض في بلدانها لعدم جدوى استخدامها واستثمارها في اقطار الوطن العربي، رغم ان الاقطار الخليجية والعربية بامس الحاجة الى مثل هذه الاموال لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ·والجدول رقم (٦) يبين لنا مدى هذه الحاجة ، كما يبين لنا وهمية وجود مثل هذه الفوائض المالية من زاوية احتياجات التنمية العربية ومتطلباتها واللحاق بركب الدول المتقدمة · حيث يتبين لنا مثلا ان الدخل القومي الاجمالي للاقطار العربية مجتمعة يقل عن الدخل القومي الاجمالي لدولة مثل كندا بمقدار الف مليون ولار ، بينما يزيد سكان الاقطار العربية على سكان كندا بـ (١١٧) مليون نسمة ·

من الطبيعي ان الاقطار العربية (خاصة الاقطار المصدرة للنفط) تتفاوت في استغلال مواردها المالية (الفوائض) ، (جدول رقم ٧) ، وهذا التفاوت يعود الى عدة اسباب لعل اهمها يتعلق بالاتجاهات السياسية والفكرية لحكومات هذه الاقطار · فالعراق والجزائر وليبيا مثلا قامت بتنفيذ خطط اقتصادية شاملة ، متضمنة العديد من المشاريع

الصناعية والزراعة والاروائية وفي مجالات النقل والخدمات ، مما جعلها في حاجة الى اموال ضخمة لتنفيذ هذه المشاريع · فقد واجهت الجزائر مثلا عجزا في تمويل انفاقها الاستثماري فالتجأت الى اقتراض (٢٨) مليار دولار لتمويل هذا الانفاق · وتشير الدراسات الى ان الخطط الاقتصادية للعراق وليبيا تتطلب المزيد من التمويل فالعراق يحتاج الى حوالي (٣٨) مليار دولار ، وليبيا تحتاج الى حوالي (٢٤) مليار دولار(١٥) ·

ان واقع التخلف الاقتصادي للاقطار الخليجية والعربية ، وحاجتها الى الكثير من الاستثمارات لتخطي هذا الواقع ، يطرح ضرورة استثمار مواردها في منطقتها · واذا كانت بعض الاقطار العربية (دول الفائض) غير قادرة على استيعاب هذا (الفائض) ، فان هناك اقطارا عربية اخرى تعاني من نقص كبير في مواردها الاستثمارية ، مما يحتم توجيه هذا (الفائض) اليها في نطاق التكامل الاقتصادي الخليجي والعربي ضمانا لتنمية اقطارها والاقطار العربية الاخرى · وكما ذكرنا سابقا ، ان هذه (الفوائض) ليست فوائض اقتصادية انتاجية ، بل هي فوائض استنزاف لموارد المنطقة ، وهذا ما يؤكد ضرورة اعادة استثمارها في المنطقة نفسها ، من اجل تطوير اقتصادها وتنويع منتجاتها وضمان تقدمها في المستقبل ·

الواقع ان معرفة هذه الحقائق غير خافية بصورة كلية عن اغلب اقطار الخليج العربي · لهذا عملت هذه الاقطار على عقد بعض الاتفاقيات على اساس تكامل هذه الاقطار · ولعبت الاوابك دورا هاما في هذا المجال يتمثل بتبني عدد من المشروعات المشتركة كمشروع الناقلات النفطية وشركة الاستثمارات العربية ومشروع الحوض الجاف · وكذلك من خلال صناديق التنمية كصندوق الكويت وصندوق ابو ظبي · ومرة اخرى علينا ان نؤكد على مسالة جوهرية هي انه دون تصور واضح للابعاد الستراتيجية لطبيعة واهداف التنمية على المستوى القطري والقومي فان هذه المشاريع تبقى ذات اثر محدود في دفع عجلة تطور اقطار الخليج العربي . ولعل الواقع الاقتصادي الحالي لهذه الاقطار يؤكد هذه المسالة الجوهرية ·

الخلاصة :ـ

ان اغلب اقطار الخليج العربي تفتقر كل منها على انفراد الى العوامل التي تعزز تنميتها وتحافظ على ثروتها واستقلالها · لهذا فان التكامل الاقتصادي بين هذه الاقطار في نطاق التكامل العربي الاشمل ، يعتبر ضرورة قومية سيما وانها تتوفر فيها جميع مقومات التكامل المنشود · كما ان اعتماد اغلب اقطار الخليج العربي على النفط ، كمصدر رئيسي للدخل ، اضافة الى ظاهرة الاسراف في الانفاق وارتفاع تكاليف المشاريع المنفذة وتدني مستوى كفاءتها ، يستدعي الاهتمام بتنويع مصادر الدخل كما يستدعي ضرورة وضع وتنسيق خطط التنمية في كل قطر خليجي مع الاقطار الخليجية الاخرى ضمن ستراتيجية تنموية عربية تستند على خطة عربية شاملة ، وهذا ليس من مصلحة الاقطار العربية الاخرى فقط ، وانما هو ايضا من مصلحة اقطار الخليج العربي ، لانه يعطيها تكاملا اكبر واشمل ، واقتصادا اكفا واكثر قوة ·

الجداول

جدول رقم (١)

متوسطات الدخل الفردي في بعض الاقطار العربية وبعض الدول المتقدمة بالدولار الامريكي

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٤
العراق	٣٨٩	٨٢١
ليبيا	١٨٧١	٥٢٢٦
الكويت	٤٠٤٧	١١٨٦٢
السعودية	٤٩٩٥	٣٢٦٩١
الامارات	٢٢٣٧	٠١٠٤٧٣
الولايات المتحدة الامريكية	٤٧٩٥	٥٢٣٤
المملكة المتحدة	٢٢٠٣	٢٣٩٠
فرنسا	٢٨٨٥	٤٢٣١
السويد	٤١١٧	٥٧١٦
اليابان	١٨٩٦	٢٧٢٤

★ الرقم خاص لسنة ١٩٧٥

المصدر :ـ عبدالوهاب حميد رشيد ، التعامل الاقتصادي العربي ، مصدر سابق ، ص (٣٠٥ ـ ٣٠٦) ·

ـ مجلة الاقتصاد العربي ، العدد (٢٤) ، حزيران ١٩٧٨ ، ص(٣٦)·

جدول رقم (٢)

بعض المتغيرات الاساسية للهيكل الاقتصادي المصاحبة لمستويات التنمية المختلفة مقاسة بمتوسطات الدخل الفردي بالدولار لعام ١٩٦٤

١ ـ التراكم الراسمالي	٥٠	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٦٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
ـ الادخار الاجمالي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي	٩ر٤	١٢	١٤ر٨	١٦ر٤	١٧ر٦	١٩ر٣	٢٠ر٥	٢١ر٥	٢٤ر٦
ـ الاستثمار المحلي الاجمالي كنسبة من اجمالي الدخل القومي	١١ر٧	١٥ر١	١٨ر٢	١٩ر٧	٢٠ر٨	٢٢ر٢	٢٣	٢٣ر٧	٢٥ر٤
ـ ايرادات الضرائب كنسبة من الدخل القومي	٩ر٨	١٢ر٧	١٦ر٧	١٩ر٥	٢١ر٨	٢٥ر٣	٢٨	٣٠ر٣	٢٨
ـ نسبة المسجلين في المدارس	١٧ر٥	٣٦ر٢	٥٢ر٦	٦١ر٢	٦٦ر٩	٧٤ر٢	٧٨ر٩	٨٢ر٣	٩١ر٤
ـ نسبة المتعلمين	١٥ر٣	٣٦ر٥	٥٥ر٢	٦٥	٧١ر٥	٨٠	٨٥	٨٩ر٤	٩٣
٢ ـ مكونات الناتج القومي									
ـ حصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي	٥٨ر١	٤٦ر٤	٣٦	٣٠ر٤	٢٦ر٧	٢١ر٨	١٨ر٦	١٦ر٣	٩ر٨
ـ حصة الصناعة	٧ر٣	١٣ر٥	١٩ر٦	٢٣ر١	٢٥ر٥	٢٩	٣١ر٤	٣٣ر٢	٣٨ر٩
ـ حصة الخدمات والمنافع العامة	٣٤ر٥	٤٠ر٣	٤٤ر٩	٤٦ر٩	٤٨ر٢	٤٩ر٥	٤٩ر٢	٥٠ر٦	٥١ر٠
٣ ـ السكان والقوة العاملة									
ـ العاملين في القطاع الزراعي كنسبة من اجمالي القوة العاملة	٧٥ر٣	٦٨ر١	٥٨ر٧	٤٩ر٩	٤٣ر٦	٣٤ر٨	٢٨ر٦	٢٣ر٧	٨ر٣
ـ العاملين في قطاع الصناعة	٤ر١	٩ر٦	١٦ر٦	٢٠ر٥	٢٣ر٤	٢٧ر٦	٣٠ر٧	٣٣ر٢	٤٠ر١
ـ العاملين في قطاع الخدمات والمنافع العامة	٢٠ر٦	٢٢ر٣	٢٦ر٧	٢٩ر٣	٣١ر٧	٣٥ر٨	٣٩ر٢	٤٢ر٢	٥١ر٦
ـ سكان المدن كنسبة من اجمالي السكان	٦ر٩	ـ٢٠	٣٣ر٨	٤٠ر٩	٤٥ر٥	٥١ر٥	٥٥ر٣	ـ٥٨	٦٥ر١
ـ معدل الولادات لكل الف من السكان	٤٦ر٦	٤١ر٨	٣٦ر٦	٣٣ر٨	٣١ر١	٢٨ر٢	٣٥ر٣	٢٢ر٤	١٧ر١
ـ معدل الوفيات لكل الف من السكان	٢٠ر٥	١٥ر٢	١١ر٤	ـ١٠	٩ر٣	ـ٩	٨ر٩	ـ٩	١٠ر٧
٤ ـ التجارة الخارجية									
ـ الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	٩ر٩	١٣ر٢	١٦ر٣	ـ١٨	١٩ر١	٢٠ر١	٢١ر٨	٢٢ر٥	٢٤ر٨
ـ الاستيرادات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	١٦ر٦	١٨ر٧	٢٠ر٦	٢١ر٦	٢٢ر٣	٢٣ر٤	٢٣ر٨	٢٤ر٣	٢٥ر٥
ـ الصادرات من المواد الاولية كنسبة الصادرات الاجمالية	ـ٨٩	ـ٧٨	ـ٦٨	ـ٦١	ـ٥٦	ـ٥٠	ـ٤٦	ـ٤٢	ـ٣٣
ـ الاستيرادات من المواد الاولية كنسبة من الاستيرادات الاجمالية	ـ١٠	ـ١٨	ـ٢٥	ـ٢٧	ـ٢٨	ـ٢٩	ـ٣٠	ـ٣٠	ـ٣٠

Source: IBRD, World tables, December 1968.

جدول رقم (٣)

(الميزان التجاري للاقطار العربية (بالمليون دولار)

القطر	١٩٦٥	١٩٧٥
العراق	٧ر٤١٤	٢ر٣٥٩٦
مصر	ـ٢ر٣١٩	ـ٤ر٤٣٤٦
سوريا	ـ٠ر٣٩	ـ٨ر٧٣٨
الاردن	ـ٠ر١٢٩	ـ٧ر٥٧٩
الكويت	٠ر٩٦٦	٧ر٦٣٥٤
السعودية	٠ر٨٦٠	٠ر٢١٠٣٤
لبنان	ـ٠ر٨٣٩	ـ٦ر١١٦١
الامارات	٣ر٥٢	٠ر٣١٦٦
السودان	ـ١ر١١	ـ٧ر٥٠٨
ليبيا	٨ر٤٧٦	٤ر١٣٠٧
الجزائر	ـ٦ر٣٣	ـ٢ر١٩٤٥
المغرب	ـ٧ر٣١	ـ٩ر١٠٥٨
تونس	ـ٣ر١٢٦	ـ٣ر٥٦٤
اليمن الشمالية	ـ٣ر٧	ـ٠ر٢٨٣
اليمن الجنوبية	ـ٣ر١٦٩	٨ر١٣٧
موريتانيا	١ر٣٤	٧ر١٧
الصومال	ـ٨ر١٢	ـ٤ر١٢٨
البحرين	٣ر٢٤	ـ٦ر٨١
قطر	٥ر٩٧	٠ر٥٠٣
عمان	٣ر٥٢	٥ر٨٩٨
المجموع	٧ر١٦٦٧	٧ر٢٥٥٣٨

المصدر : عبد الوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي ، مصدر سابق، ص (٢١٤) .

جدول رقم (٤)

التوزيع الجغرافي النسبي للتجارة الخارجية العربية عام ١٩٧٥ (١٠٠٪)

الاقطار العربية	الوطن العربي	الدول الراسمالية	الدول النامية	الدول الاشتراكية
العراق	٤ر٣	٩ر٧٥	٧ر١٥	١ر٤
مصر	٥ر٣	٢ر٦٩	٥ر٠	٥ر٢٠
سوريا	١ر١٠	٦ر٦٦	٦ر٩	٧ر١٣
الاردن	٣ر٢٢	٩ر٥١	٦ر٢١	٥ر٤
الكويت	٧ر٣	٣ر٦٨	٦ر٢٦	١ر٤
السعودية	٨ر٤	٥ر٧٨	٥ر١٦	٢ر٠
لبنان	٧ر٢٧	٠ر٦١	٥ر٦	٨ر٤
السودان	٧ر٧	٥ر٦٤	٠ر١٥	٨ر١٢
ليبيا	٥ر٢	٤ر٨٤	٣ر١٠	٨ر٢
الجزائر	٣ر١	٧ر٨٦	٥ر٦	٥ر٥
المغرب	٥ر٢	٤ر٧٢	١ر١١	٣ر١١
تونس	٨ر٢	٣ر٨٢	٦ر٤	٩ر٤
اليمن الشمالية	٩ر١٣	٤ر٤٩	٠ر٢٢	٧ر١٤
اليمن الجنوبية	٨ر١٦	٨ر٦٥	٥ر١٤	٩ر٢
موريتانيا	١ر١	٦ر٩١	٩ر٥	٤ر١
الصومال	٦ر٢١	٢ر٤٩	٨ر١٨	٤ر١٠
البحرين	٢ر٥٤	٢ر٣٦	٣ر٦	٣ر٣
قطر	٨ر١	١ر٨٥	١ر٣١	ـ
عمان	٧ر٩	١ر٨٣	٤ر٥	٨ر١
الامارات	٣ر٣	٨ر٩٠	٩ر٥	ـ
الوطن العربي	٧ر٥	٢ر٧٧	٣ر١٣	٨ر٣

المصدر : عبدالوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي ، مصدر سابق ص (٢٠٤) ..

جدول رقم (٥)

حجم التجارة المتبادلة بين دول السوق العربية المشتركة ونسبتها الى حجم التجارة الخارجية مع العالم عام ١٩٧٣ (بالمليون دولار)

القطر	الصادرات		الواردات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الاردن	٢ر١١	٠ر٢٩	٥ر٣٢	٠ر١١
العراق	١ر١٧	١ر١٨	٣ر١٤	١ر٨
سوريا	٨ر٢١	١ر٧	٨ر٣٧	٠ر٦
مصر	٠ر١٦	٩ر١	٢ر٢٠	٩ر١
	١ر٦٦	٣ر٤	٨ر١٠٤	٤ر١

المصدر : مجلس الوحدة الاقتصادية ، التنسيق الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية ، ندوة التنسيق الصناعي العربي ، الاسكندرية ١٩٧٦ ..

جدول رقم (٦)

الدخل القومي الاجمالي لبعض الدول الصناعية وعدد سكانها لعام ١٩٧٥

الدولة	عدد السكان (بالمليون)	اجمالي الدخل القومي (بليون دولار)
الولايات المتحدة الامريكية	ـ٢١٤ر	ـ١٤٢٠
كندا	٢٢ر٥٦	ـ١٢٦
المملكة المتحدة	٥٦ر٢٠	ـ١٨٧
فرنسا	٥٢ر٦٠	ـ٢٣٠
هولندا	١٣ر٥٥	ـ٦١
بلجيكا	٩ر٩٥	ـ٤٦
الدانمارك	٥ر١٠	٥ر٢٦
المانيا الغربية	٦٢ر٣٠	ـ٣٧٠
ايطاليا	٧٥ر٤٠	ـ١١٦
النرويج	٣ر٩٥	ـ٢٠
السويد	٨ر١٥	ـ٥٠
فلندا	٦ر٥٥	٥ر١٦
سويسرا	٦ر٣٨	ـ٥٠
اليابان	١٠٩ر٧٥	ـ٤٥٥
استراليا	١٣ر٥٠	ـ٦٨
الاقطار العربية مجتمعة	ـ١٤٠	ـ١٢٥

المصدر : عبدالله ابو عزه ، الفوائض المالية العربية ودورها في تسريع التفاعل بين الدول العربية ، الندوة العالمية الاولى لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، مصدر سابق ، الكتاب الثاني ، ص(٧٥) ..

جدول رقم (٧)

تقديرات فوائض الاقطار العربية المصدرة للنفط (ملايين الدولارات)

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
القطر	٤٥٠	ـ(٢٠٣٠)	ـ(٢٢٥٥)
الجزائر	٢١٢٠	١٣٣٥	١٧٣٠
العراق	٧٣٣٥	٧٠٨٠	٧٢١٠
الكويت	١٩٦٥	٢٨٠	٢٧٤٠
ليبيا	١٢٧٥	١٠٦٠	٨٦٠
قطر	٢٠٧٠٥	٢١٢٣٠	٢٤٣١٥
السعودية	٤٩٦٠	٤٣١٠	٤٨٢٠
الامارات	٣٨٨١٠	٣٠٣٢٥	٤٣٩٣٠
المجموع			

المصدر : مجلة النفط والتنمية ، العدد العاشر ، تموز ١٩٧٨ ، ص (٩٠) .

المصادر

١ ـ الدكتور ابراهيم سعد الدين ، الثروة المادية ودورها في التقدم في منطقة الخليج العربي ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت.

٢ ـ باتع خليفة هلال ، اقتصاديات اقطار الخليج العربي ودور العراق فيها ، وزارة التخطيط ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٣ ـ بيلابلسا ، نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة محمد عبدالعزيز احمد واخرون ، الدار القومية للطباعة والنشر ،القاهرة ،١٩٦٤ .

٤ ـ الدكتور حازم الببلاوى ، نحو نظام اقتصادي عربي جديد ، ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي ، الكويت،١٩٧٦

٥ ـ عبدالوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٦ ـ الكتور فؤاد مرسي ، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية ، مطبعة الاديب ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٧ ـ الدكتور فؤاد مرسي ، محاضرات في الاقتصاد الدولي المعاصر، مطبعة سلمى الفنية ، بغداد ، ١٩٧٨ .

٨ ـ مجلة الاقتصاد العربي ، العدد (٢٤) ، حزيران ١٩٧٨ .

٩ ـ مجلة النفط والتنمية ، العدد العاشر والحادي عشر ، تموز واب، ١٩٧٨ .

١٠ـ مجلة دراسات عربية ، العدد الخامس ، اذار ، ١٩٧٨ .

١١ـ مجلس الوحدة الاقتصادية ، التنسيق الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية ، ندوة التنسيق الصناعي العربي ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ .

١٢ـ الندوة العلمية العالمية الاولى لمركز دراسات الخليج العربيبجامعة البصرة ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٥ .
(الكتاب الاول والكتاب الثاني) .

IBRD, World tables, December, 1968.

الهوامش

(١) بيلا بلسا ، نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة محمد عبدالعزيز احمد واخرون ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص(١٢ـ٢٨).

(٢) راجع :
ـ الدكتور سعد ماهر حمزة ، التكامل الاقتصادي العربي ، مزاياه وشروطه المقترحة ، الندوة العلمية العالمية الاولى لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٥ ، الكتاب الثاني ، ص (١٢ـ١٨) .
ـ عبدالوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص (١٧ـ١٩) .

(٣) من المعلوم ان الاقتصادي نيركسة اقترح نظرية النمو المتوازن Balanced growth للتخلص من مشكلة ضيق السوق ، وذلك عن طريق انشاء مجموعات متكاملة من الصناعات تخلق كل منها سوقا جديدة للاخرى . والواقع ان انشاء صناعات متكاملة ودفعة واحدة مسالة باهضة التكاليف بالنسبة للقطر الواحد ، لهذا يمكن استخدام هذه النظرية من زاوية التكامل الاقتصادي بين الدول بشكل يؤدي الى اعلى مردود ممكن وباقل التكاليف .

(٤) تتضمن عمليات النمو الطبيعي اربع عمليات رئيسية : العملية الاولى هي عملية اضطراد التقسيم الاجتماعي للعمل ، التي تعني الانتقال من مرحلة الزراعة الى الصناعة اليدوية الى الصناعة الالية الكبيرة . والعملية الثانية هي عملية تراكم قدر اولي من رأس المال الذي يأخذ مسارات معينة اهمها تحوله من التجارة الى الصناعة . والعملية الثالثة هي عملية سيادة الانتاج السلعي المعد للسوق لاغراض التبادل . والعملية الرابعة هي العملية الخاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلية التي من شانها توحيد الاقتصاد القومي باسره .
ـ الدكتور فؤاد مرسي ، محاضرات في الاقتصاد الدولي المعاصر ، مطبعة سلمى الفنية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص (٢٩ـ٣٢) .
ـ الدكتور فؤاد مرسي ، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية ،مطبعة الاديب ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص (٢٠ـ٦٩) .

(٥) راجع :
ـ الدكتور امين الحافظ ، دور الخليج العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي الندوة العلمية العالمية الاولى لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة مصدر سابق ، الكتاب الاول ص(١٧٩ـ١٨٦) .
ـ عبدالوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي ، مصدر سابق ، ص (٢٣٠ـ٢٤٠) .

(٦) مجلة الاقتصاد العربي ، العدد ٢٤ ، حزيران ، ١٩٧٨ ، ص(٣٦) .

(٧) بهجت ربيع العاني ، دور الفوائض المالية العربية في تنفيذ خطط الاقتصاد العربي وبرامجه ، الندوة العلمية العالمية الاولى لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، مصدر سابق ، الكتاب الاول ،ص(٣٠٨ـ٣١١) .

(٨) قطاعات التنمية وميادين الاستثمار في الوطن العربي ، الندوة العلمية العالمية الاولى لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، مصدر سابق الكتاب الثاني ص(١٠٠ـ١٠٢) .

(٩) راجع :
ـ مجلة النفط والتنمية ، العدد العاشر تموز ، ١٩٧٨ ، ص (١٠ـ١٣)
ـ مجلة النفط والتنمية ، العدد الحادي عشر ، اب ، ١٩٧٨ ، ص(١٠ـ١٨)
ـ مجلة الاقتصاد العربي ، مصدر سابق ، ص(٢١ـ٢٦) .

OWEC, Organization of Wheat Exporting Countries.

(١٠) الدكتور حازم الببلاوي نحو نظام اقتصادي عربي جديد ، ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي ، الكويت ، ١٩٧٦ ،ص(٣١) .

(١١) راجع :
ـ الدكتور سعد ماهر حمزة ، التكامل الاقتصادي العربي ، مزاياه وشروطه المقترحة ، مصدر سابق ، ص(١٩) .
ـ عبدالوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي ، مصدر سابق ص(٢٥١ـ٢٥٦) .
ـ الدكتور فؤاد مرسي ، حتمية التنمية من خلال التكامل العربي ، مجلة دراسات عربية العدد الخامس ، اذار ١٩٧٨ ، ص(١٤ـ٣٥) .

(١٢) تضم منطقة الخليج العربي ، الجمهورية العراقية ، المملكة العربيية السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر ، سلطنة عمان ، وتتميز اغلبية هذه الاقطار بصفات عامة ، عدا الجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية اللتين لهما بعض الخصائص المتميزه عن باقي الاقطار الخليجية .

(١٣) راجع :
ـ باتع خليفة هلال ، اقتصاديات اقطار الخليج العربي ودور العراق فيها ، وزارة التخطيط ، بغداد ، تموز ١٩٧٧ .
ـ بهجت ربيع العاني ، نحو سوق خليجية عربية مشتركة ، الندوة العلمية العالمية الاولى لمركز دراساتالخليج العربي بجامعة البصرة ، مصدر سابق ص ، (٢١٤) .
ـ الدكتور ابراهيم سعد الدين ، الثروة المادية ودورها في التقدم في منطقة الخليج العربي ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ص(١٤٣ ـ ١٥٤) .

(١٤) قدرت المبالغ التي وظفتها المملكة العربية السعودية في المصارفوالمؤسسات المالية الامريكية بحوالي (٥٠) مليار دولار .

(١٥) مجلة النفط والتنمية ، العدد العاشر ، تموز ١٩٧٨ ، ص(٩٠) .

THE ROLE OF ARAB ECONOMIC INTEGRATION AND ARAB GULF ECONOMIC INTEGRATION IN ECONOMIC DEVELOPMENT

By: **Jalil Sheaan al-Bidani,**
College of Administration and Economics,
University of Basrah. Iraq

Summary

The aim of this article is to show that the success of economic development in the Arab Gulf countries depends heavily on the integration of their economics. Moreover, the success of the latter depends on the economic integration of Arab countries as a whole. The author's first step in reaching this conclusion is to discuss the meaning, the importance, and ways of economic integration, both in theory and in practice.

However, the needed economic integration for the Arab nation and Arab Gulf countries differs sharply from the one which has been applied in the developed countries, particularly in Western Europe. The former depends on economic planning, but the latter depends on the market mechanism. This comes mainly from the nature of the problems which face the two kinds of countries. The problem of Arab nations and Arab Gulf countries, as developing countries, is how to raise and expand the production capacities of all sectors of their economies (the supply side). The problem of developed countries is how to find markets for their production (the demand side).